الأمم المتحدة

A/67/334

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

وجه الأمين العام في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى وجه فيها انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٧٢/٦٦ إلى ٧٥/٦٦، وطلب تقديم معلومات بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ فيما يخص أي إجراء قد اتخذ أو يُتوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات. وقد وردت ردود مؤرخة ٣ تموز/يوليه و ٢٣ تموز/يوليه و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ من الدانمرك وبوركينا فاسو وإسرائيل استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٥/٦٦. ويرد النص الكامل للردود في هذا التقرير. ولم ترد معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٧٥/٦٦.

* A/67/150.

12-47241 (A) 140912 170912

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٧٥/٦٦ فيما يتعلق بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - ووجه الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، انتباه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى قرارات الجمعية العامة ٧٢/٦٦ إلى ٧٥/٦٦، وطلب إلى الممثل الدائم إبلاغه، بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، بأي خطوات تكون حكومته قد اتخذها أو تتوخى اتخاذها تنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرارات.

٣ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، بعث الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى يوجه انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٧٢/٦٦ إلى ٧٥/٦٦، ويطلب منها تقديم معلومات بحلول ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ فيما يخص أي إجراء اتخذ أو يُتوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

٤ - وورد رد مؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ من الدانمرك استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٥/٦٦. ويرد فيما يلي النص الكامل للرد:

[الأصل: بالإنكليزية]

فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من القرارات ٧٢/٦٦، و ٧٣/٦٦ و ٧٤/٦٦، دعمت الدانمرك عام ٢٠١١ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمساهمة أساسية قدرها ٧٠ مليون كرونة دانمركية كجزء من دعمها المتواصل للوكالة. وخلال عام ٢٠١٢، زيدت المساهمة السنوية إلى ٩٠ مليون كرونة دانمركية. وعلاوة على ذلك، أنفقت الدانمرك عام ٢٠١١ مبلغا إضافيا قدره ١٠ ملايين كرونة دانمركية لصالح الأعمال التي تقوم بها الأونروا في غزة ولبنان. وتأتي تلك المبالغ إعرابا عن دعم المهمة الإنمائية التي تضطلع بها الوكالة، وتمثل استثمارا ملموسا في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة الرعاية الصحية الدانمركية نوفو نورديسك على التصدي لمرض داء السكري في إطار اتفاق شراكة مع الوكالة سعيا إلى تحسين النظم الصحية ومكافحة ذلك الداء والأمراض المرتبطة به لصالح اللاجئين الفلسطينيين.

ومع إيلاء اعتبار خاص للفقرة ٢٣ من القرار ٧٤/٦٦، بشأن تخصيص اعتمادات خاصة للهبات والمنح الدراسية في مجال التعليم العالي لصالح اللاجئين

الفلسطينيين، دعمت الدانمرك عام ٢٠١١ تلقي اثنين من الفلسطينيين تعليما عاليا من خلال مركز الزمالات التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

وفيما يتعلق بالقرار ٦٦/٧٥، الذي يحث الدول على أن تزوِّد الأمين العام بأي معلومات ذات صلة تكون بحوزتها بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق ملكية في إسرائيل، تقدم الدانمرك إسهاماتها من خلال الإبلاغ المتواصل عن الحالة السياسية والإنمائية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، تسهم الدنمرك في تقديم المعلومات ورصد القضايا من خلال تقديم الدعم إلى منظمات حقوق الإنسان في هذا المجال.

٥ - وورد رد مؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ من بوركينا فاسو، استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٧٥. ويرد فيما يلي نص الرد على ذلك الموضوع:

[الأصل: بالفرنسية]

ما برحت القضية الخاصة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين مصدر قلق دائم وعميق لدى بوركينا فاسو، في ضوء التزامها الراسخ بقيم السلام والعدالة والمساواة. إن هذه القيم العالمية ينبغي أن تتقاسمها وتنعم بها شعوب العالم قاطبة، بصرف النظر عن مركزها الاجتماعي أو عنصرها أو ديانتها أو أيديولوجيتها.

ولهذا السبب، تشن بوركينا فاسو حملات نشيطة من أجل استعادة كرامة اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم غير القابلة للتصرف وردها إليهم. وعلاوة على ذلك، أعادت على الدوام تأكيد دعمها للقضية الفلسطينية، وتشدد بانتظام، عاما بعد عام، في مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، على حاجة الشعب الفلسطيني إلى أن يعيش في سلام وفي بيئة آمنة.

وقد اشتدت اليوم أكثر من ذي قبل حدة قضية حقوق الملكية المخولة للاجئين الفلسطينيين، وتستحق هذه القضية استجابة جادة من المجتمع الدولي. وإدراكا منها للأحوال المعيشية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما برحت بوركينا فاسو ترحب باستمرار، بالأنشطة التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وتسهم الوكالة، من خلال المساعدة الإنسانية التي تقدمها إلى الشعب الفلسطيني، إسهاما جوهريا في تحسين حياة كثير من الأفراد ذوي الحاجة. ولكن

للأسف هناك عراقيل كثيرة من شتى الأنواع تمنعها من تنفيذ مهماتها الإنسانية تنفيذا تاما، ومن ثم تزيد من صعوبة حالة اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة والمخيمات القائمة في لبنان.

وعليه، يدعو بلدنا إلى إزالة تلك العقبات كافة، ويشدد مرة أخرى على حيوية تمكين الأونروا من مواصلة أنشطتها في جميع مناطق العمليات. ولذا يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل المخصص لميزانية الأونروا كي تتمكن الوكالة من التواؤم مع الحقائق الجديدة التي ظهرت في مناطق الأنشطة المنفذة.

وتعيد بوركينا فاسو أيضا تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في ممتلكاتهم وفيما تدره من دخل، اتساقا مع مبادئ المساواة والعدالة، وتدعو جميع الأطراف إلى العمل على أن يصبح هذا الحق حقيقة واقعة.

وسوف تواصل بوركينا فاسو تقديم الدعم السياسي الضروري اللازم للقضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال التأييد الواضح لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية ولأى مبادرة أخرى ترمي إلى تعزيز قدرة الأونروا على الاستجابة.

وتعيد بوركينا فاسو تأكيد التزامها في هذا الصدد، ومن ثم ستعمل مع المجتمع الدولي على التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، الأمر الذي يمثل شرطا مسبقا من شروط التوصل إلى تسوية نهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

٦ - وورد رد مؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ من إسرائيل استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٥/٦٦. وفيما يلي النص الكامل للرد:

[الأصل: بالإنكليزية]

لقد صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، على غرار ما فعلت في الماضي ضد قرارات مماثلة، نظرا إلى أن القرار مُسيَّس وفيه انحياز إلى طرف دون آخر. وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تكرر التأكيد على دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا. وأن تذكر مجددا الاعتبارات التي تسترشد بها في تصويتها المعتاد هذا.

بل إن إسرائيل قد وصلت، في ظل التحديات الأمنية المتواصلة، إلى آماد بعيدة سعيا إلى تحسين أحوال النمو الاقتصادي الفلسطيني. وتضمنت هذه الأنشطة تخفيف القيود المفروضة على نظام دخول البضائع المدنية إلى غزة، والموافقة على عدد كبير من مشاريع الأونروا، وتيسير المساعدة الإنسانية المقدمة من الوكالة إلى السكان الفلسطينيين.

وقد وافقت إسرائيل عام ٢٠١١ على ٧٦ مشروعا من مشاريع الأونروا في غزة. واعتُمد ١٦ مشروعا إضافيا في آذار/مارس ٢٠١٢، ومن ثم بلغ مجموع المشاريع المعتمدة فعلا ٩٢ مشروعا.ومع ذلك، فإن الأونروا لم تبدأ العمل سوى في ٤٦ مشروعا فقط من تلك المشاريع، حيث انتهت من عشرة مشاريع على الأقل. ولم تتحرك الأونروا قدما، لأسباب خاصة بها، سوى في تنفيذ نحو نصف المشاريع المعتمدة للتشييد في غزة. بل إنه رغم التراكم الشديد في المشاريع المتأخرة لدى الأونروا، تعكف إسرائيل على اعتماد مشاريع إضافية بناء على طلب الوكالة.

ورغم أن الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس قد تواصلت عام ٢٠١١، فإن حكومة إسرائيل اتخذت خطوات إضافية لتخفيف حدة السياسات التي تحكم تحرك الأفراد والبضائع دخولا إلي غزة وخروجا منها. وقد حدثت زيادة جوهرية في تصدير البضائع، منها الفراولة (٤٣٦ طنا)، والزهور (ما يزيد على ١٨ مليونا)، ومنتجان الأنسجة والأثاث. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، سمحت إسرائيل أيضا بخروج صادرات من غزة إلى الضفة الغربية. وسُمح لما مجموعه ٣٥٦ ١٨ من المرضي ومرافقيهم بالخروج من قطاع غزة لتلقي الرعاية الطبية، بزيادة قدرها ٥ في المائة قياسا على عام ٢٠١٠. وحتى اليوم ووفق على ٩٣ في المائة من جميع طلبات الحصول على تصاريح الرعاية الطبية.

وخلال عام ٢٠١١، عبرت ٨٧٥ ٥٣ شاحنة إلى غزة، بزيادة قدرها ٣٦ في المائة قياسا على عام ٢٠١٠. ومن بين تلك الشاحنات، كان هناك ٦٧٠ ٢ شاحنة من شاحنات الأونروا. ومن المهم تأكيد أن قدرة معبر كيريم شالوم تتجاوز الاحتياجات الراهنة، حيث إن المجتمع الدولي لا يستعمله استعمالا تاما. وتدعو إسرائيل الأونروا إلى أن تستفيد بقدر أكبر من قدرة المعبر وأن تزيد حجم حمولات شاحناتها القادمة إلى غزة.

في ضوء ما سبق، بدأت تظهر دلائل مشجعة في غزة على تعافي الاقتصاد. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة ٢٧ في المائة عام ٢٠١١، وهو ما يمثل

تحسنا جوهريا قياسا على نسبة النمو التي تحققت عام ٢٠١٠ وبلغت ١٥ في المائة. وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣ في المائة وانخفضت البطالة بنسبة ٧ في المائة.

وعلى مدار العام الماضي، أذنت حكومة إسرائيل باتخاذ خطوات أساسية نحو تخفيف القيود المرتبطة بالأمن في الضفة الغربية. فقد أزيلت حواجز الطرق في أرجاء يهودا والسامرة. وأصبحت حركة الفلسطينيين تتدفق في سلاسة بين جميع المدن الرئيسية في يهودا والسامرة – من جنين في الشمال إلى الخليل في الجنوب. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية عام ٢٠١١ نسبة ٦ في المائة، وارتفعت مشاركة القوى العاملة بنسبة ١٠ في المائة.

وقد تواصل هذا الاتجاه الإيجابي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢. فقد ارتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦ في المائة قياسا على الربع الأول من عام ٢٠١١.

ورغم ما سبق، فإن المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس ما زالت تنشط في التخطيط لشن هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين والإعداد لها وتنفيذها.

وخلال عام ٢٠١١، شُن ٩٨٨ هجوما إرهابيا انطلاقا من الضفة الغربية وغزة أو نفذت فيهما تلك الهجمات، مما أسفر عن مصرع ٢١ إسرائيليا.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١١، شهدنا تصعيدا مثيرا للجزع في طبيعة النشاط الإرهابي ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية والقدس. فخلال فترة الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠١١، شُن ٢٧٨ هجوما إرهابيا في الضفة الغربية أو انطلاقا منها، مما أسفر عن مصرع ١١ مواطنا إسرائيليا. وشملت تلك الهجمات العملية الوحشية التي نُفذت في آذار/مارس ٢٠١١ وقُتلت فيها أسرة فوغيل، حيث قُتل خمسة من أفراد الأسرة (الأب والأم و ثلاثة أطفال – يبلغون من العمر ١١ سنة و ٤ سنوات ورضيع عمره ثلاثة أشهر) أثناء نومهم، على أيدي إرهابيين اثنين تسللا إلى منزلهم.

وما زال إطلاق الصواريخ تباعا يهدد السكان المدنيين الإسرائيليين. ففي عام ٢٠١١، أطلق ما عدده ٦٨٠ صاروخا وقذيفة هاون وغير ذلك من القذائف من قطاع غزة. وشملت تلك الأعمال الإرهابية الرهيبة هجوما نُفذ في ٧ نيسان/أبريل،

أطلقت خلاله حماس قذيفة مضادة للدبابات من طراز كورنت انطلاقا من غزة على حافلة مدرسية مما أسفر عن مصرع صبي إسرائيلي في سن المراهقة.

وبالرغم من تأييد إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأونروا، ما زال القلق يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات المذكورة آنفا، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تتحيز لرأى طرف دون آخر ولا تعكس الواقع على الأرض.

ومما يثير الانزعاج الشديد في هذا الصدد، التصريحات العلنية الصادرة عن مسؤولي الأونروا التي تتضمن رسالة سياسية قوية ومتحيزة لطرف دون آخر. فعلى سبيل المثال، وضع أحد كبار مسؤولي الأونروا التعليق التالي على موقع تويتر في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢: ”لقد حرمت المجموعة الرباعية الفلسطينيين من مجرد حق استعمال العنف المشروع، من ثم يتعين علينا تقويتهم بتزويدهم بجميع وسائل التغيير البعيدة عن العنف“[(١)]. إن الأونروا، بصفتها هيئة مهنية إنسانية، يتعين عليها أن تحرص على تجنب الإشارات التي تلمح إلى مسائل ذات طابع سياسي، لا سيما الإشارات التي تشجع العنف.

وتؤيد إسرائيل توحيد القرارات المتعلقة بالأونروا وإزالة كل العبارات السياسية الدخيلة منها. وبالإضافة إلى ذلك، تحث إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر مع الأطراف المعنية في الوسائل التي تمكن الأمم المتحدة من تعزيز سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تؤيد إسرائيل بشدة أن تُطبق في السياق الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تسترشد بها الأمم المتحدة في معاملة اللاجئين. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تكون ولاية الأونروا متسقة مع السياسة الموحدة التي تتبعها الأمم المتحدة إزاء اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا في السياق الفلسطيني، الترويج الفعال لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع وفيما يتعلق بإعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا.

وفي حين أن السكان اللاجئين الآخرين غير المشمولين بأنشطة الأونروا، يتضاءل حجمهم بمجرد إيجاد حل لمحنتهم ثم يعودون إلى الحياة المدنية العامة، فإن

(١) حسب المشار إليه في رسالة السفير مانور الموجهة إلى المفوض العام، فيليب غراندي، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

السكان اللاجئين الفلسطينيين يتضاعف عددهم بمعدل هائل، حيث ارتفع عددهم من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ ملايين عام ٢٠٠٥، ثم إلى ٤,٩ ملايين عام ٢٠١١، ومن المقدر أن يصل عددهم إلى ٦,٢ مليون عام ٢٠٢٠. وبسبب تسييس القرارات، لا تعمل الأونروا كمنظمة على استلهام إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وإعادة تأهيلهم، ولكن تعمل فحسب على الإبقاء على حالتهم الراهنة. إذ إن هؤلاء اللاجئين يرتكنون إلى ما يقدمه المجتمع الدولي من معونة وأموال لسد احتياجاتهم الصحية والتعليمية والمعيشية حتى دخلوا الآن في جيلهم الرابع. إن الطموح نحو الإبقاء على القضية السياسية على حساب احتياجات اللاجئين الإنسانية، حسب ما يتجلي في القرارات، واضح أيضا في الواقع العملي، حيث إن السلطة الفلسطينية ذاتها لا تضطلع بالمسؤولية عن تزويد السكان اللاجئين بالخدمات، حتى في المناطق التي تخضع لسيطرتها الكاملة، وتصر على أن تتولى الأونروا وحدها تقديم تلك الخدمات إلى اللاجئين.

وتشكِّل قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الأونروا والولاية المنوطة بالمنظمة انحرافا لدواع سياسية عن السياسة الموحدة التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين. وقد أدَّى تسييس هذه المسألة الإنسانية البحتة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بأن حال دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك المطبقة بنجاح فيما يختص بالعديد من مجموعات اللاجئين حول العالم. وتعلق إسرائيل أهمية على الترويج لإحداث تلك التغييرات في هذه القرارات بما يكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تسترشد بها الأمم المتحدة في سياستها إزاء اللاجئين.

٦ - ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٧٥.